

القوى المدنية العراقية تحقق انتصارا جزئيا بمنعها اقتحام فقهاء الشريعة لمجال عمل القضاة

إقرار تعديل قانوني يحصر عضوية المحكمة الاتحادية في رجال القضاء

فُتسَلُ تمرير تعديل لقانون المحكمة الاتحادية العليا في العراق ينص على إقحام فقهاء الشريعة الإسلامية في تركيبة المحكمة مثل عثرة للأحزاب الدينية القائدة للعملية السياسية، بقدر ما أظهر وجود نبض مدني تمكن من الصمود طيلة السنوات التي سيطرت فيها القوى الدينية على دواليب الدولة وأثرت بعمق في توجيه سياساتها وصياغة قراراتها.

وقالت الدائرة الإعلامية لمجلس النواب في بيان إن نواب البرلمان صوتوا على أول تعديل لقانون المحكمة الاتحادية العليا رقم 30 لسنة 2005. وينص التعديل على اختيار أعضاء المحكمة من قبل قوى مدنية ورجال قضاء وتهديد ممثلين للحراك الاحتجاجي بالنزول إلى الشارع مجدداً، في حال تم تمرير تعديل على قانون المحكمة في البرلمان ينص على مشاركة رجال دين في عضوية المحكمة لمراقبة مدى مطابقة أحكامها للشريعة وفق الهدف المعلن من قبل مقترحي التعديل والمدافعين عنه.

وأفضت الاعتراضات والضغط من قبل وافضي التعديل إلى اكتفاء مجلس النواب بتمرير تعديل يقضي باختيار أعضاء المحكمة من القضاة حصراً. والمحكمة الاتحادية العليا هي أعلى سلطة قضائية في العراق، وتتألف من رئيس ونائبه وسبعة أعضاء ومهمتها الفصل في النزاعات بين السلطات التنفيذية وتفسير النصوص الدستورية والمصادقة على نتائج الانتخابات.

وكان التعديل الجديد على موافقة أغلبية النواب الحاضرين وعددهم 204 نواب من أصل 329.

وتعدّ إقرار التعديل وسط خلافات بين القوى السياسية على مدى أسابيع، إذ طالبت قوى سياسية معظمها شيعية بمنح مقاعد في هيئة المحكمة لفقهاء الشريعة الإسلامية، وهو ما اعتبرته قوى مدنية محاولة جديدة لقتل طموحات الدولة المدنية التي ينادي بها العراقيون. ومن المهم انتخاب أعضاء المحكمة الاتحادية في ظل الاستعداد لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة في العاشر من أكتوبر المقبل، حيث لا تكون نتائج الانتخابات قطعية ونهائية ما لم تصادق عليها المحكمة بكامل هيئتها.

ونهب بعض المعترضين على إقحام الفقهاء في تركيبة المحكمة الاتحادية وإعانتهم دورا بوازي دور القضاة إلى أن المسعى لا ينفصل عن غايات سياسية لمن دافعوا عن المقترح بهدف اختراق المحكمة وتوجيه قراراتها بما يخدم مصالحهم،

بفداد - فشتلت الأحزاب الشيعية القائدة للعملية السياسية في العراق في إقحام فقهاء الشريعة الإسلامية في تركيبة المحكمة الاتحادية التي تمثل أعلى سلطة قضائية في البلاد، وذلك بعد اعتراض شديد من قبل قوى مدنية ورجال قضاء وتهديد ممثلين للحراك الاحتجاجي بالنزول إلى الشارع مجدداً، في حال تم تمرير تعديل على قانون المحكمة في البرلمان ينص على مشاركة رجال دين في عضوية المحكمة لمراقبة مدى مطابقة أحكامها للشريعة وفق الهدف المعلن من قبل مقترحي التعديل والمدافعين عنه.

وأفضت الاعتراضات والضغط من قبل وافضي التعديل إلى اكتفاء مجلس النواب بتمرير تعديل يقضي باختيار أعضاء المحكمة من القضاة حصراً.

والقوة القضائية في العراق، وتتألف من رئيس ونائبه وسبعة أعضاء ومهمتها الفصل في النزاعات بين السلطات التنفيذية وتفسير النصوص الدستورية والمصادقة على نتائج الانتخابات.

الجدل حول تعديل قانون المحكمة الاتحادية كشف أن القوى المدنية العراقية لا تزال قادرة على التأثير وإن بشكل محدود

وتعاني هيئة المحكمة من نقص بعد بلوغ أحد أعضائها سن التقاعد عام 2019، وتعذر انتخاب خلف له لغياب الية لذلك ضمن قانون تأسيسها الصادر في عهد الحاكم المدني الأميركي للعراق بول بريمر عام 2005.



مكانة القضاة وضعت على المكمل

فعلية لهؤلاء في عملية صياغة القوانين ومطابقتها مع الشريعة الإسلامية، وفق قراءاتهم التي لا يمكن إلا أن تكون متأثرة بمشاريهم وانتماءاتهم بما في ذلك الطائفية منها.

وهذه المقترحات على القانون المقترح إلى ربطه بمحاولة استنساخ للنظام الإيراني، عبر توطيد سلطة رجال الدين على حساب رجال القانون والسياسة المدنيين. وقالت نينا شيا من معهد هوسون إن من شأن القانون الذي أريد تمريره البرلمان العراقي أن يربط العراق بالحكم الثيوقراطي لجارته إيران، مضيفاً أن القضاة الإسلاميين سيحصلون بمقتضى ذلك القانون على سلطات معززة لاستخدام حق النقض ضد القوانين التي يرون أنها تتعارض مع الإسلام.

خاصة في العراق الذي تسيطر عليه تلك الأحزاب وخصوصاً الشيعية منها.

وبحسب هؤلاء، فإن المدى الذي بلغه الجدل حول التعديل وحجم الاعتراضات عليه كشفاً عن وجود "نبض مدني" في البلد وأن القوى المدنية لا تزال رغم كل الظروف قادرة على وضع بصمتها وإن بشكل محدود.

ورفضت قوى مدنية ورجال قانون وممثلون عن الأقليات إسناد دور لرجال الدين المسلمين في عمل المحكمة الاتحادية وقراراتها، على اعتبار تلك الخطوة تزيد في ترسيخ السمة الدينية للدولة العراقية وتبعدها عن المدنية وتفتح باباً آخر للتشدد والطائفية، فضلاً عن ترسيخ هيمنة مكون بعينه على باقي المكونات. ويعني ترشيح رجال دين لعضوية الهيئة القضائية للمحكمة منح سلطة

ترسيخ الدولة المدنية التي تحضن جميع أبنائها وتحترم جميع الأديان والطوائف.

وقالت الجبهة في بيان إن "انتصار المدنية جاء بفضل توافق وضغط الرأي العام وجميع الفعاليات الاجتماعية التي تسبقت بضرورة فصل الدين عن الدولة، ويجب أن تكون هذه الخطوة دافعا للتقدم إلى الإمام على مسار التصويت على القوانين التي تعيد للعراق مدنيته وتصطف مع إرادة أغلبية أبناء الشعب العراقي".

كما ورد في البيان أن "على الجميع أن يعلموا بأن العراقيين شعب حي، ولن تمر عليه محاولات فرض الأمر الواقع". ورأى متابعون للشأن العراقي أن لفشل الأحزاب المدنية في تمرير تعديلها على قانون المحكمة الاتحادية أهمية

خصوصاً وأن الاستحقاق الانتخابي المنتظر لا يلوح مطمئناً للقوى والأحزاب التي حكمت العراق منذ 2003، بسبب تزايد النقمة الشعبية عليها وتراجع شعبيتها بما في ذلك داخل معقلها التقليدي كما هي حال الأحزاب الشيعية في مناطق وسط وجنوب العراق، التي انتفضت بقوة منذ خريف سنة 2019 ضد حكم تلك الأحزاب وطريقتها في إدارة الدولة، وما خلفته تجربتها في الحكم من تراجع شديداً في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

ورحبت عدة قوى بسقوط التعديل القانوني المذكور. واعتبرت الجبهة العراقية للحوار الوطني بقيادة صالح المطلك فشلاً مساعياً لإقحام فقهاء الدين في المحكمة الاتحادية انتصاراً للمعول الحضاري للعراق، وخطوة باتجاه

حرب مأرب تضع النازحين على طريق التشرد مجدداً

وعدا عن إجراء عملية غير مكتملة لتبادل الأسرى، لم يسفر الاتفاق الذي توصلت إليه الأمم المتحدة في عام 2018 بعد المحادثات في السويد عن أي تقدم مهم باتجاه حل الأزمة اليمنية سلمياً.

وفي هذه الأثناء، تعيش العائلات النازحة في مأرب في خوف مما سيأتي بعد ذلك، وكان صالح البالغ من العمر تسعة وعشرين عاماً قد فرّ وعائلته من مسقط رأسه صنعاء عام 2017 إلى مدينة الحزم مركز محافظة الجوف قبل أن يجتاحها الحوثيون العام الماضي. وقد أجبرهم ذلك على الفرار إلى مأرب، واستقروا في أحد مخيمات النزوح البالغ عددها 125 مخيماً وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة.

وتقول فاطمة زوجة صالح والتي أنجبت ابنتها الصغرى في المخيم "لقد تعبنا من النزوح والتهجير عدة مرات".

وجعل هذا التصعيد المراقبين الدوليين في حيرة من أمرهم بشأن كيفية إيجاد نقطة انطلاق لمسار سلام طال انتظاره. وقال تيم ليندركينغ المبعوث الأميركي إلى اليمن "بكل أسف، يبدو أن الحوثيين يضعون الحملة العسكرية أولوية بالنسبة لهم". ومن ثم حثهم على الموافقة على اقتراح وقف إطلاق النار.

وقال المتحدث باسم الحوثيين محمد عبدالسلام لقناة المسيرة الفضائية التي يديرها المتمردون، إنهم يدرسون الاقتراح لكنه انتقده أيضاً، معتبراً أنه لم يقدم طريقة مقبولة لإنهاء "الحصار" الذي فرضه التحالف على المناطق التي تسيطر عليها جماعته، في إشارة إلى إغلاق مطار صنعاء للرحلات التجارية والقيود المفروضة على سفن الشحن في الحديدة.

ولم تعقد الأطراف المتحاربة في اليمن مفاوضات جوهريّة منذ عام

على مركز المحافظة وإنهاء الحرب في الشمال، مع تحسين وضعهم الاقتصادي وموقفهم التفاوضي مع السعودية". لكن هجومهم قد يأتي بنتائج عكسية.



يأسر سالزيري
الحوثيون يفاوضون حرب
مأرب بدافع اقتصادي
وهدف تفاوضي

وتمكنّت القوات المدعومة من الحكومة من استعادة مساحات من الأراضي من الحوثيين في محافظتي حجة وتعز. ويمكن أيضاً استخدام معركة مأرب كمبرر لحكومة هادي للتراجع عن وقف إطلاق النار الجزئي السابق في محافظة الحديدة غربي اليمن، والذي أقر بموجب اتفاق ستوكهولم الذي تم التوصل إليه سنة 2018 برعاية الأمم المتحدة.

والتي دخلت في أزمة إنسانية هي الأسوأ في العالم.

كما يهدد هجوم الحوثيين في مأرب بإشغال المزيد من القتال في أماكن أخرى من اليمن. فقد كثفت القوات المتحالفة مع الحكومة بمساعدة التحالف الذي تقوده السعودية مؤخراً هجماتها في عدة جبهات، في محاولة لإجبار الحوثيين على تشتيت قواهم وجعلهم أكثر ضعفاً. ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة، قد يؤدي القتال في مأرب إلى نزوح 385 ألف شخص على الأقل. وأشارت أوليفيا هيدي من المنظمة إلى أن أربعة مخيمات للنازحين في المحافظة هجر سكانها منذ بدء الهجوم. ويشهد اليمن حرباً أهلية منذ عام 2014 عندما سيطر الحوثيون على العاصمة صنعاء والجزء الأكبر من مناطق شمال البلاد، مما أجبر حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي على الفرار إلى الجنوب ثم إلى السعودية.

وكان الهجوم الأخير صوب مأرب من بين أعنف الهجمات، حيث قام الحوثيون بتحريك أسلحة ثقيلة باتجاه مأرب. لكنهم لم يحرزوا بعد تقدماً كبيراً وسط مقاومة شديدة من القبائل المحلية والقوات الحكومية، بمساعدة الضربات الجوية من التحالف.

وفي نفس الوقت يقترب القتال من المدنيين ومخيمات النزوح. وقد قصفت قوات الحوثي مدينة مأرب وأطرافها بصواريخ باليستية وطائرات مسيرة محملة بالمتفجرات، بحسب ما صرح به عمال إغاثة.

وحاول المتمردون السيطرة على المحافظة لسنوات. وقال بيتر سالزيري خبير اليمن في مجموعة الأزمات الدولية "من المحتمل أن تكون هناك أحداث متعددة يتم التخطيط لها بخصوص مأرب، لكن الأمر الأكثر إلحاحاً هو اعتقاد الحوثيين بانهم يستطيعون الاستيلاء

من الحكومة المعترف بها دولياً، في محاولة لاستكمال سيطرتهم على النصف الشمالي من اليمن. وإذا نجحوا في مهمتهم سيكونون قد حققوا نصراً استراتيجياً في أعقاب انتهاء هذه المعركة المتعرة التي استمرت لما يقرب من سبع سنوات.

ويرتعب صالح وعائلته من أصوات القصف وتبادل إطلاق النار. وقال من أحد مخيمات النازحين الذين فروا من العنف "إنه كابوس نعيشه كل ليلة".

وشن الحوثيون هجومهم على مأرب في فبراير الماضي. وجاءت هذه الحملة الجديدة بالإضافة إلى زيادة هجمات الحوثيين بالصواريخ والطائرات المسيرة على السعودية، في الوقت الذي تحاول فيه إدارة الرئيس الأميركي بايدن استئناف المحادثات بشأن إنهاء الصراع في اليمن أقر دولة في المنطقة العربية،

مأرب (اليمن) - تنطوي الحرب الدائرة حالياً في محافظة مأرب شرقي اليمن، بالإضافة إلى تأثيراتها المحتملة على خارطة السيطرة الميدانية في البلاد، وتبعات ذلك على جهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة وقوى دولية، تبعات خطيرة على الوضع الإنساني المتدهور في البلد الذي أصبح موطناً لأسوأ أزمة إنسانية في العالم.

ويورد سامي مجدي في تقرير لوكالة أسوشيتد برس قصة محمد علي صالح، الذي فرّ من الحرب الأهلية اليمنية الطاحنة مع زوجته الحامل وأطفالهما الثلاثة إلى محافظة مأرب العام الماضي، للبحث عن ملجأ لهم في منطقة كانت مستقرة بعض الشيء. لكن الحرب الآن نتجت عن هجوم مرة أخرى. ويضغط المتمردون الحوثيون المدعومون من إيران لانتزاع المحافظة



في انتظار ساعة الرجول

اليمن يواجه كورونا دون أوكسجين

سلطات الأمر الواقع هناك منذ بداية الجائحة سوى عن إحصاء واحد في 18 مايو الماضي رصدت فيه 4 إصابات بكورونا من بينها وفاة واحدة، وسط اتهامات شعبية ورسمية للجماعة بإخفاء أعداد المصابين في مناطق سيطرتها.

والقطاع الصحي في اليمن شبيه منهار بسبب الحرب المستمرة منذ أكثر من ست سنوات. وفي منتصف يونيو الماضي أعلنت الأمم المتحدة أن معدل وفيات كورونا في البلد الذي يبلغ عدد سكانه حوالي ثلاثين مليوناً أعلى بأربع مرات من المتوسط العالمي، ما يرجح بأن معظم الإصابات لا يتم رصدها.

وأضاف "أسطوانات الأوكسجين نفدت لدينا، فيما غرف العناية في مراكز العزل وصلت إلى طاقتها الاستيعابية القصوى".

ومؤخراً ازدادت حالات الإصابة بوباء كورونا في اليمن بشكل ملحوظ وحتى الخميس، ارتفع إجمالي الإصابات المسجلة في المناطق الخاضعة للحكومة اليمنية إلى 3126 بينها 723 وفاة و1520 حالة تعاف، وهي أرقام تقل نسبياً إلى حد بعيد في ظل ضعف وسائل إجراء التحاليل اللازمة للكشف عن المصابين.

أما في مناطق شمال اليمن حيث تسيطر جماعة الحوثي فلم تعلن

عدن - أعلن وزير الصحة اليمني قاسم بحبيح، الجمعة، نفاذ أسطوانات الأوكسجين ووصول غرف العناية المركزة إلى طاقتها القصوى جراء انتشار كورونا.

وجاء ذلك بعد أن حذرت الحكومة اليمنية التي تتخذ من مدينة عدن مقراً لها الأسبوع الماضي من "انتشار سريع وملحق" للموجة الثانية من جائحة كورونا في معظم محافظات البلاد. وقال بحبيح، في تغريدة عبر حسابه على تويتر "نرجو من المواطنين الالتزام بالإجراءات الاحترازية وتجنب الزحام مع لبس الكمامات والابتعاد عن المرضى المشتبه بإصابتهم بكورونا"